المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د: سلطاني محمد رشدي — جامعة بسكرة
د: بن واضح الهاشمي — جامعة المسيلة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل لمختلف المؤسسات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء أجهزة الدعم المالي، أو أجهزة الدعم التقني وتحفيز الاستثمار؛ وأكدت الدراسة على أنه يجب إنشاء منظومة مؤسسية مهمتها متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، وذلك بإعداد آليات مالية جديدة تستفيد منها هذه المؤسسات؛ كما أوصت الدراسة بتوجيه القروض البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب العمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الداعمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

This study aims to analyze the different institutions and backing bodies of small and medium-sized companies in Algeria, whether financial supporting parties, technical supporting and investment motivating parties. The study asserted that it should establish an institutional system to follow up and back up the small and medium-sized companies. Moreover providing the needed financing through preparing and creating new financial procedures that the companies benefit from.

The study also recommended the directing of bank loans to small and medium-sized productive companies with stupendous growth potential, value added and employment creation.

Keywords: Supporting companies, Small and Medium- sized companies.

مقدمة:

لقد عملت القطاعات الصناعية في الجزائر، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الحماية الحكومية لها، حيث نشأت الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية، الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي، دون أخذها لمعايير الجودة العالمية؛ ومع التغيرات التي تشهدها الجزائر في السعي لعولمة اقتصادها، وربطه بالتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية، إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج، والمنافسة السعرية؛ فمساعي الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوروبية، تشكل تحديا للصناعة الوطنية، مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن عملية الانظمام المرتقبة إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، شكلت تحديا أمام المؤسسات الوطنية؛ فقام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع سياسة تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدرة التنافسية للمؤسسات، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى المستوى السياسي، نلمس إرادة واضحة وحقيقية لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تشهد عليه مختلف الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات العمومية والاستثمار الوطني والأجنبي، والتي تمت مراجعتها منذ بداية التسعينيات، إضافة إلى قيام الدولة بإنشاء منظومة مؤسسية تعمل على متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ووفق هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بقراءة تحليلية لمختلف المؤسسات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء أجهزة الدعم المالي، أو أجهزة الدعم التقني وتحفيز الاستثمار.

1- المشاتل:

طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاتل، تعمل على ترقية هذه المؤسسات، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها[cxiv].

وفي إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية[cxv].

وتشمل المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع أساسا في :

- استضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة وعرض الخدمات التالية:
  - مكاتب ومحلات لمدة محددة
  - أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي
  - التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس الهاتف
- مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع:
  - المؤسسات المالية؛
  - صناديق المساعدة والدعم؛
  - ولايات والبلديات وهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم.
- تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني؛
- تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش و الدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[cxvi]، وهي ذات صبغة وطنية؛ وهو ما يظهر من تسميتها، أين سيكون لها فروعا جهوية تسمح بالقضاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار؛ وهذا ما سيشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني، الأمر الذي سيحقق وعلى المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة.

و هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني، وتكلف ANDI بترقية وتطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار، وكل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUD الذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة، و في هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI الذي يتحاور مع المستثمر ويقوم بمساعدته وذلك بتزويده بجميع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة.

وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما كأقصى مدة، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من الامتيازات[cxvii]. ولقد أوكلت لهذه الوكالة العديد من المهام، فهي تعمل على تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي فيها، وكذلك تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005، وهي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات االصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 وتتمثل مهامها في النقاط التالية[cxviii]:

- هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ عدد المشاريع التي صرحت بها وكالة (ANDI) حتى نهاية سنة2004 حوالي 3484 مشروع، بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـ 386402 مليار دج، والتي من المتوقع أن تستقطب 74173 منصب عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب قطاعات الأنشطة، نجد أن تصريحات وكالة(ANDI) أظهر سيطرت قطاع الصناعة، وذلك بـــ 1272 ملف، بقيمة 154214 مليار دج، والتي من المتوقع أن تستقطب 30926 منصب عمل؛ ثم يأتي قطاع النقل بـــ 830 ملف، بقيمة 31170 مليار دج، و 8920 منصب عمل متوقع؛ وبعدها نجد قطاع البناء والأشغال العمومية ب 696 ملف، بقيمة 56595 مليار دج، و19844 منصب عمل منتظر؛ أما قطاع الفلاحة فيحتل المرتبة الرابعـــة بـــ 293 ملف بقيمة 9847 مليار دج، و3572 منصب عمل متوقع.

إن التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها على المستوى الوطني، يدل علـــى أن معظـــم المشـــاريع متمركزة في شمال البلاد، حيث نجد أن حوالي 93% من المشاريع المصرح بها متواجدة في ولايات: الجزائر، وهران، عنابة، البليدة، قسنطينة.

في حين نجد أن أغلبية ملفات المشاريع المودعة لدى(ANDI) تابعة للقطاع الخاص، حيث تمثل نســبة 97.59% من مجموع المشاريع، بقيمة تقدر بـــ 349503 مليار دج؛ أما القطـــاع العـــام فهـــو يمثـــل نســـبة 02.24% من مجموع المشاريع بقيمة تقدر بـــ 19636 مليار دج؛ وتأتي النسبة المتبقية للمشاريع المختلطـــة(قطاع عام وخاص).

وحسب تصريح الوكالة حتى نهاية سنة 2004، فإنه هناك 2843 مشـــروع جديـــد، و624 مشـــروع موسع[cxix].

إن إنشاء هذه الوكالة تأتي لتضاف إلى مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، وصندوق ضمان قـــروض المؤسسات لإحداث التكامل بين مختلف آليات الدعم وتبوء القطاع مكانة إستراتيجية، تحسبا لدخول عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، وكذا الإنظمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1996(المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 الصادر بتاريخ 13جويلية 1998)؛ وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة, ويتولى الوزير المكلف بالتشـــغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وتقوم الوكالة بتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصـــحاب المشـــاريع الجديدة، ومتابعة الاستثمارات التي ينجزونها، مع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التـــي تـــربطهم بالوكالة، وتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[cxx].

ولقد صرحت وكالة ANSEJ ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997إلى غاية نهاية أكتوبر سنة2001, بأنها تلقت 145600 مشروع خاص بالمؤسسات المصغرة, والتي من المتوقـــع أن تنشـــأ 416336 منصـــب عمل,حيث تتوزع هذه المشاريع جغرافيا كما يلي:

منطقة الوسط :45.5% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.

- منطقة الشرق :23.60% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منطقة الغرب :22.55% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.
- منطقة الجنوب :8.23% من مجموع المشاريع المسجلة لدى الوكالة.

وحتى نهاية سنة 2004, مولت الوكالة 59070 مشروع,بغلاف مالي قدره 101308553761دج, والتي من المتوقع أن تشغل 165640 عامل.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في النقاط التالية:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال، حيث يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثاني (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسبا لطبيعة النشاط ومكانة (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة؛ كما تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني وتقدر إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للفترة 2000/93 حوالي 150 مليار دينار جزائري

إن إستثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تقوم على ضوابط السن، عدم الشغل و التأهيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التعديلات الضرورية للجهاز، تعني بالخصوص الصيغة المالية حيث رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار(4.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) و مشكل إمتداد بعض المؤسسات المصغرة التي عرف نشاطها توسعا، سواء على الصعيد الإنتاجي والسوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، والتي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة الإجراءات القانونية للجهاز التي لا ترافق إلا المشاريع الجديدة[cxxi].

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أن الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت منذ مارس لسنة 2004؛ وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن إنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج. يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع؛ وضمان هذا الصندوق يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة، ويملأ هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك و في بعض الحالات يعوّضه، وهو موجه للإستثمارات خارج أجهزة الدعم؛ والحد الأدنى لقيمة الضمان(الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع) لكل مشروع هو5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار، ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، وإخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك[cxxii].

و يقوم هذا الصندوق بدعم ومرافقة المستثمر، ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض، وذلك من خلال منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات
- تجديد التجهيزات
- توسيع المؤسسة.

5- صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI):

هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لإنشاء ودعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القروض البنكية، ويقوم هذا الصندوق بدعم ومرافقة المستثمر، ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض.

ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان50 مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تكمن مهام هذا الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكمّل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصندوق الضمان المشترك. الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار.

مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد في صندوق ضمان قرض الاستثمار بـ

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.
- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها[cxxiii].

6- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة:

يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

7- صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع.

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:[cxxiv]

- أولا التعهد بالمعدات و/أو رهن العتاد لفائدة البنوك ،وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وضع التأمين على مختلف الأخطارلصالح البنك؛
- تحسب المساهمة في الصندوق على أساس الق رض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح.

8- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 -50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد؛ والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال.
- العادة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

ويساعد الصندوق على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط، من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي، التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق.

9- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير(القرض المصغر)، وذلك بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاطاتهم الخاصة، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل، أو لديه دخل غير ثابث وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إنشاء نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.

10- تطوير أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتميز النظام المالي والمصرفي الجزائري بتقاليده وأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقدة، ورغم انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، فأن نمط تسيير المؤسسات المالية لا زال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر؛ لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان نقائص واحتياجات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون متضمنة لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية؛ ولبلوغ ذلك يجب مراعات ما يلي:

- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية؛
- الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
- الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث شركة رأسمال المخاطرة تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا مركزية قرار منح القرض المتواجد بالجزائر العاصمة، وتفويض وكالات جهوية لتبسيط وتسريع الإجراءات؛
- مراجعة نسبة الفائدة بالتخفيض، مع ضرورة توفير معدلات فائدة امتيازية لصالح المستثمرين في هذا القطاع.

خاتمة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينيات، والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية إنشاء منظومة مؤسسية مهمتها متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، وذلك بإعداد آليات مالية جديدة تستفيد منها هذه المؤسسات، كإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع، واستخدام الأدوات الحديثة في مجال للتسيير.

ونقترح في ختام هذه الدراسة بتوجيه القروض البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب العمل، ووضع في متناول هذه المؤسسات مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.

التهميش:

[cxiv] المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، ص11

[cxv] عرض السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة، عن موقع الوزارة: WWW.PMEARTZ-DZ.ORG ، يوم 2005/05/20،

[cxvi]: Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI), **textes régissant le développement de l'investissement en Algérie**, P01

[cxvii] Article 06, 07, loi n^{0} 01-03 du 20/08/2001,(ANDI), textes régissant le développement de l'investissement en Algérie, P04

[cxviii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[cxix] ministère de la PME et de l'artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques(DSIS), **bulletin d'information économique**, bulletin N :[0] 06, donnés de l'année 2004, P18

[cxx] منصور عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25-28 ماي 2003، ص09، 11.

[cxxi] سهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص8

[cxxii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

[cxxiii] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

[cxxiv] عن موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com